The Open European Journal of Social Science and Education (OEJSSE)
(E-ISSN: 3062-3456)
المجلة الأوروبية المفتوحة للعلوم الاجتماعية والتربوية
Journal homepage: https://easdjournals.com/index.php/oejsse/index

أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 2000-2022م

هويدا يس محمد علي يس [1*]، سهام الصادق إمام محمد [2]
[1] اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة غرب كردفان ، السودان
[2] كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة غرب كردفان، السودان.
[*] Corresponding author E-mail: howida2024@gmail.com

Article history	Received: 02-12-2025	Accepted: 10-01-2026	Published: 22-01-2026

الملخص
هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2000-2022م و معرفة إسهام الإيرادات الضريبية في التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي في السودان تمثلت مشكلة الدراسة في أهم الآثار التي تحدثها سياسة الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبيان تطور الإيرادات الضريبية و الناتج المحلي الإجمالي في السودان ثم تم اعتماد المنهج التحليلي الكمي القائم علي استخدام الأساليب القياسية في بناء نموذج قياسي يفسر أثر الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي في السودان ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها إن الزيادة في الإيرادات الضريبية بوحدة واحدة أدت زيادة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة (182.7308). وُجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي من خلال فترة الدراسة .

الكلمات المفتاحية: الإيرادات الضريبية - الناتج المحلي الإجمالي - الضرائب في السودان

The Impact of Tax Revenues on Gross Domestic Product in Sudan during the Period 2000–2022

Howaida Yass Mohamed Ali Yass [1*], Seham Al-Sadiq Imam Mohamed [2]
[1] Department of Islamic Economics, Faculty of Islamic Sciences, University of West Kordofan, Sudan
[2] Faculty of Economic and Social Studies, University of West Kordofan, Sudan

Abstract
This study aimed to determine the impact of tax revenues on GDP during the period 2000-2022 and to identify the contribution of tax revenues to changes in GDP in Sudan. The study's problem focused on the most significant effects of tax revenue policy on GDP in Sudan. The study employed a descriptive-analytical approach to illustrate the evolution of tax revenues and GDP in Sudan. Subsequently, a quantitative analytical approach was adopted, utilizing econometric methods to construct an econometric model that explains the impact of tax revenues on GDP in Sudan.
The study reached several conclusions, most notably that a one-unit increase in tax revenue led to an increase in GDP of 182.7308. A statistically significant relationship was found between tax revenue and GDP during the study period.

Keywords: Tax revenue - GDP - Taxes in Sudan.

المقدمة:

تعتبر الإيرادات الضريبية من أدوات السياسة المالية المهمة التي تستخدم في التأثير على الوضع الاقتصادي وهي أحد البنود الرئيسية التي تدعم النمو الاقتصادي وذلك من خلال الزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى إنها تعتبر أحد أهم محددات الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة ومكون أصيل من مكونات الطلب الكلي لذلك تحاول هذه الدراسة قياس أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 2000-2021 م.

مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة في أهم الآثار التي تحدثها سياسة الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي بالتالي تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي :-

1- ما مدى فعالية الإيرادات الضريبية في تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي في السودان؟

2- هل توجد علاقة بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي في السودان ؟

فرضيات الدراسة :

الإيرادات الضريبية تؤدي دوراً مهما في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي من خلال إسهامها الكبير وأثرها المعنوي والقوي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي لذلك تتمثل فرضيات الدراسة في الأتي :-

1- الإيرادات الضريبية تؤثر بصورة فعالة في الناتج المحلي الإجمالي في السودان .

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي في السودان.

أهمية الدراسة :

تعتبر الإيرادات الضريبية عنصر من عناصر تسرب الدخل إذ تساهم في نقص القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة وبخلاف ذلك فان توجيه الإيرادات الضريبية إلى قطاعات اقتصادية غير حيوية لا تدر أي إيرادات لدعم الموازنة الحكومية

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2000-2022م و معرفة إسهام الإيرادات الضريبية في التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

حدود الدراسة : الحدود المكانية والزمنية : جمهورية السودان. 2000-2022م

منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبيان تطور الإيرادات الضريبية و الناتج المحلي الإجمالي في السودان للسنوات 2000-2022م ومن ثم اعتماد المنهج التحليلي الكمي القائم علي استخدام الأساليب القياسية في بناء نموذج قياسي يفسر أثر الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي في السودان وذلك باستخدام برنامج E-views .

مصادر جمع المعلومات:

تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة من التقارير الرسمية التي تصدر من الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان

ثانيا:الدراسات السابقة:

1- دراسة مراد جابر الأغا(2005) [1]

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى تأثير الضرائب على نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان، والتعرف على نظام الضرائب في السودان وعلاقته بتنظيم الاقتصاد السوداني ونموه.

من فروض الدراسة نظام الضرائب ضمن سنوات الدراسة لم يفلح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان،وله أثر سالب على الناتج المحلي الإجمالي في السودان ، ونظام الضرائب ضمن سنوات الدراسة موجه نحو جباية الضرائب أكثر من عنايته في نمو الاقتصاد المحلي.استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليل الكمي القياسي، خصص الجانب الوصفي لمناقشة أدبيات الموضوع واستعراض الجداول ومقارنتها ،أما في الجانب التحليلي فقد اعتمدت الدراسة على استخدام الأسلوب الإحصائي والقياس مستخدماً السلاسل الزمنية.

أهم نتائج الدراسة تمثلت في أن الضرائب لها مكانه خاصة في تحقيق الأوضاع الاقتصادية والسياسة الضريبية تقوم بدور هام في حركة الاقتصاد وسلباً وإيجابا حيث تستخدم الضرائب في السودان من اجل تحقيق معدلات موجبه ومستدامة في الناتج المحلى الإجمالي والعمل على تحقيق التوازن والسيطرة على معدلات التضخم ، وللضرائب أثر على الاستثمار والاستهلاك والادخار ونفقات الحكومة وبعبارة أخرى لسياسة الضرائب أثر خارجي كما هو معلوم تستخدم كأداة فعاله في تنظيم الاقتصاد .

أما التوصيات هي: إعادة النظر في السياسة الضريبية وضرورة انسجام السياسة الضريبية مع هدف الحكومة في تحقيق زيادة الناتج المحلي الإجمالي الاقتصادي وقبل فرض الضرائب لابد من حفظ جميع المتغيرات التي تحدث في النشاط.

دراسة داليا محمد إسماعيل احمد [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن السودان يعاني من مشكلة المدخرات نتيجة لانخفاض الدخول ففرض الضريبة سواء كانت على ذوي الدخول العالية أو المنخفضة يؤثر سلباً على الناتج القومي الإجمالي . وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها إنفاق الدولة على المشاريع التنموية من تأهيل للطرق والكباري وإنشاء السدود انعكس إيجاباً على الناتج القومي .

2- أثر عجز الحكومة سلباً على الناتج القومي الإجمالي من خلال سد هذا العجز من موارد غير حقيقية خاصة خلال فترة التسعينيات حيث نجد أن أغلبية تغطية عجز الحكومة استدانة من الجهاز المصرفي مما انعكس على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد أهمها التضخم وسعر

---

[1]– مراد جابر الأغا , اثر الضرائب على الناتج المحلى الاجمالى (دراسة تطبيقية على السودان خلال الفترة (1982-2003) رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2005م

[1] - دراسة داليا محمد إسماعيل احمد 2014 بعنوان اثر السياسة المالية في الناتج القومي الإجمالي للسودان 1980-2012م

الصرف وهذا بدوره أدى إلى انخفاض في الناتج القومي الإجمالي . وأوصت بتوجيه الإنفاق العام نحو المشروعات الإنتاجية و لمعالجة العجز ينبغي ترشيد الإنفاق العام والحد من الإنفاق غير الضروري , وكذلك عدم تجاوز النفقات نمو الإيرادات إلا في الحالات الطارئة .

الدراسة الحالية استفادت من الدراسات السابقة في الأتي :

توفير بعض المعلومات والبيانات التي تحتاجها الدراسة والمساعدة في بناء الإطار النظري العام للدراسة وتحديد منهجيتها وبناء أدواتها والاستفادة من بعض الجوانب في الدراسات السابقة في صياغة فرضية الدراسة وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة .

الإطار النظري للدراسة : أولاً تعريف الضرائب :

تعرف الضريبة على أنها " فريضة مالية يدفعها الفرد إجباريا للدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية مساهمته في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليها نفع خاص مقابل تلك الضريبة التي قام بدفعها [2]

وتعتبر الضريبة وسيلة لإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، ولها مبادئ عامة لفرضها يجب مراعاتها، وهذه المبادئ والأسس تخدم مصلحة المكلف بدفع الضريبة والخزينة العامة، ومن بين هذه المبادئ تلك التي وضعها آدم سميث في مؤلفه بحث عن أسباب ثروة الأمم " الصادر عام 1776 والذي أشار فيها إلى الشروط العامة لقيام نظام ضريبي فعال والمتمثلة في قواعد العدالة، اليقين، الملائمة في التحصيل والاقتصاد في النفقة .ولكي تقوم الضريبة بوظائفها لابد لها من مرتكزات تقوم عليها، تتمثل هذه المرتكزات في الآتي[3] :-

- تحديد أولويات وأهداف النظام الضريبي للدولة خلال فترة زمنية محددة أخذاً بعين الاعتبار الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلي والدولي .
- التوليفة المناسبة بين أدوات السياسة الضريبية، خاصة فيما يتعلق بتحديد الهيكل الضريبي من حيث أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة وأوزانها النسبية في الحصيلة الضريبية، وكذا تحديد أسعار هذه الضرائب والتمييز من حيث الارتفاع والانخفاض حسب نوع النشاط الاقتصادي وموقعه والظروف الشخصية للممولين .
- التنسيق بين السياسة الضريبية والسياسة الاقتصادية بصفة عامة .
- التقليل من التعارضات التي تنشأ بين قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها حسب الأولويات المحددة لها، بحيث لا يكون التوسع في تطبيق سياسة الإعفاءات الضريبية تحقيقاً لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية على حساب تحقيق الأهداف المالية للنظام الضريبي .

وتعتبر أهداف السياسة الضريبية كأداة مكملة لأهداف السياسة المالية نورد أهمها فيما يلي [4]

- توجيه الاستهلاك :وذلك من خلال استعمال الضرائب كأداة للتأثير على الاستهلاك كتخفيضها من أجل الترويج النسبي للسلع والخدمات من جهة ، أو رفعها من أجل الحد من الاستهلاك من جهة أخرى.
- توجيه قرارات أرباب العمل :يمكن استخدام الضريبة في خلق توازن في الكميات التي يرغب في إنتاجها، ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتوجيه واستقطاب الاستثمارات.
- زيادة تنافس المؤسسات :يؤثر انخفاض الضريبة على تنافس المؤسسات فيساعد هذا الانخفاض على زيادة الإنتاج، مما يعمل على خفض أسعار عوامل الإنتاج، وهذا يؤدي إلى خفض التكاليف الكلية للإنتاج.
- تصحيح إخفاقات السوق :يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد، إلا أن هذا السوق غير موجود على أرض الواقع، وهذا ما يبرر عجز الأسواق غير التنافسية عن التخصيص الكفء للموارد، وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين (استهلاك، إنتاج).
- السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي :من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية، المعدلات، الإعفاءات، التخفيضات الممنوحة، أنماط الإهلاك المعتمد، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي.
- إعادة توزيع الدخل :من خلال التخفيف النسبي للفوارق في الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، مما يجعل أصحاب القرار أمام موقفين :إما خيار كفاءة تخصيص الموارد وإما اختيار العدالة الضريبية
- تمويل التدخلات العمومية :وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة ، لكونه تمويلاً غير تضخمي.
- توجيه المعطيات الاجتماعية :من خلال تشجيع الأنشطة الاجتماعية.

ثانياً :مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد به مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي أنتجها الاقتصاد في فترة زمنية معينة تقدر بسنه. فهو يمثل قيمة السلع الخدمات بأسعار السوق، علماً بأن السلع والخدمات الوسيطة أي التي استخدمت في إنتاج سلع أخري لا تحسب تفادياً للتكرار الحسابي.[5]

عادة ما يفرق علماء الاقتصاد والمحاسبة القومية بين ما ينتج على أرض بلد ما بغض النظر عن جنسية عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه، وبين ما ينتج بواسطة عوامل إنتاج وطنية سواء تم داخل الحدود الجغرافية للبلد أو خارجها.

فالأول يطلق علية لفظ الناتج المحلي، أما الثاني فيطلق علية لفظ الناتج القومي وتكون العلاقة بين الناتج القومي والناتج المحلي كما يلي:[6]

الناتج القومي = الناتج المحلي + مستحقات عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج

---

[2] - محرزي محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، ط4 ، الجزائر، دار هومه، 2008 ، ص14

[3] - بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة1992 - 2004 أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، 2005 - 2006 ص 28

[4] - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص ص172 - 189

[5] - حربي محمد موسي عريقات، الاقتصاد الكلي،(الأردن: دار وائل للنشر جامعة الإسراء، الطبعة الأولي، 2006) ص60.

[6] - رمضان محمد مقلد وآخرون، الاقتصاد الكلي،(الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الأولي،2007) ص37-38.

– مستحقات عوامل الإنتاج الوطنية في الداخل.
وبالتالي في معظم الأقطار يعد الناتج القومي الإجمالي المقياس الرسمي الأساسي لمجموع الإنتاج. على إن هذا لا يساوي قيمة الإنتاج المصنوع في داخل القطر المعني.

أما مجموع الإنتاج لجميع الموارد الاقتصادية الموجودة في داخل القطر فهو الناتج المحلي الإجمالي. والفرق بين هذين المجموعين ينجم عن الفرق في تملك الموارد الاقتصادية. فبعض الدخل الذي تقله هذه الموجودات (مثلاً بشكل فوائد وأرباح) يخرج من البلد ويذهب إلى الملاك الأجانب. وهذا المال المتدفق من الخارج والناجم عن أمر عناصر الإنتاج يعرف بأنه دخل من الملكية يدفع إلي الخارج، ومن الناحية الأخرى يمتلك المقيمون في البلد في أموال كثيرة موجودات تقل الدخل وتقع في الخارج، ولذلك نجد هنالك تدفقاً من الأموال يأتي من الخارج بشكل فوائد وأرباح، ويعرف هذا التدفق الوارد من الدخل باسم دخل الملكية من الخارج.

ويضاف الفرق بين هذين التدفقيين من دخل الملكية إلى الناتج المحلي الإجمالي للتوصل إلى الناتج القومي الإجمالي وعلى هذا الأساس:

الدخل المحلي الإجمالي + دخل الملكية الصافي من الخارج = الدخل القومي الإجمالي.

وخلاصة القول: أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع الإنتاج من الموارد الموجودة في قطر معين بصرف النظر عن الأماكن التي يعيش فيها أصحاب تلك الموارد.[7]

ثانياً : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو النقدي:

هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بأسعارها في نفس العام. وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي الأسمى يحسب على أساس القيمة السوقية لأسعار السلع والخدمات المنتجة في كل عام.

والناتج المحلي الإجمالي الاسمي يقيس قيمة الناتج في فترة معطاة بأسعار استهلاك الفترة أو كما نفترض أحياناً بالأسعار الجارية.

ويتضح لنا أن الناتج المحلي الإجمالي يتغير من عام لآخر لسببين: الأول هو أن الناتج العيني من السلع يتغير والسبب الثاني: هو أن أسعار السوق تتغير. وبالنسبة للحالات المتطرفة والغير واقعية يمكن تصور أن اقتصاد ما ينتج نفس الناتج في سنتين تضاعفت بينهما الأسعار وفي هذه الحالة نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قد تضاعف أي أصبح في السنة الثانية ضعف ما كان عليه في السنة الأولى حتى بالرغم من أن الناتج العيني في الاقتصاد لم يتغير كلياً.

ثالثاً : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

يقصد به مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في سنه المقارنة (الحالية) بأسعارها في سنه الأساس (المعيارية أو السابقة). وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يحسب على أساس أسعار السنة السابقة لسنه المقارنة أي الأسعار السنة الثابتة في سنه الأساس.[8] وأن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يقيس التغيرات في الناتج العيني في الاقتصاد بين فترات زمنية مختلفة وذلك من خلال تقويم جميع السلع المنتجة في الفترتين بنفس الأسعار أي بالأسعار الثابتة. ومن الواضح أن التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لا تقول لنا أي شيء فيما يختص بكفاءة وأداء الاقتصاد في إنتاج السلع والخدمات. وكذلك فإن هذا هو السبب الذي من أجله نحن نفضل استخدام إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وليس الاسمي وذلك كمقياس أساسي لمقارنة الناتج في السنوات مختلفة.[9]

رابعاً : أهمية الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الكلي:

تأتي الأهمية الأساسية للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الكلي من كونه مؤشراً رئيساً لتحديد الكثير من الحقائق في هذا الاقتصاد والتي منها:

أ- متابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية وغير الدورية)، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

ب- تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمو.

ج- يمكن الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والإسقاطات القياسية بمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي (الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والتوزيع بين الاستهلاك والادخار أو الاستثمار، والعلاقة بين الأجور والدخول الرأسمالية) ؛ وذلك للأغراض التخطيطية وبما يمكّن المخططين وصانعي القرارات من التغريب بين التوجهات التحليلية النمطية والتوجهات التحليلية الواقعية لهذه المؤشرات في المستقبل.

ج- تشخيص واقع النظام الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة أو النسبة ين القطاعين العام والخاص باستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

د- يعد الـ (GDP) مؤشراً مهماً في إعداد السياسات الخاصة بالسكان؛ وذلك لأن معدل نمو السكان يمثل دوراً سلبياً عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي.

و- إن أية سياسة اقتصادية (مالية أو نقدية أو تجارية) لابد لها وأن تراجع الحسابات القومية، وذلك لأن أي عجز أو فائض في الميزانية العامة أو في الميزان التجاري ، أو في ميزان المدفوعات سينعكس حتماً على معدلات الـ(GDP) وكذلك على العلاقة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية لهذا الناتج

ب - العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي [10]:

1- الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها مثل الزلازل والظروف الجوية المناخية المختلفة .

---

[7] - محمد عزيز وآخرون، الاقتصاد الكلي، (بنغازي، جامعة قاريونس، الطبعة الأولي، 1992م) ص15-16.

[8]. خالد وأصف الوزني وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،(عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 2001م) ص107-112.

[9]. أحمد فريد مصطفى، التليل الاقتصادي الكلي، أساسيات – تطبيقات رياضية – حلول التمارين، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008م، ص، 121.

[10] - مهند السلمان، أحمد البكر، إدارة الأبحاث الاقتصادية ، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي دراسة وصفية , مؤسسة النقد العربي السعودي , 2016م , ص 28

2- الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات , فالحروب مثلاً لها أثر مدمر على الناتج القومي من خلال تدمير المصانع

3- كمية ونوعية الموارد الطبيعية والتي تحد من نوعية وكمية ما ينتج وبالتالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

4- علاقة عناصر الإنتاج والبيئة المحيطة , ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل في الإنتاج والتقدم التكنولوجي.

الإيرادات الضريبية في السودان :

جدول (1) الإيرادات العامة الذاتية (الضريبية وغير الضريبية) للفترة 2000-2021م بملايين الجنيهات

السنة	إجمالي الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية	الإيرادات غير الضريبية
2000م	3322	1584	1738
2001م	3652	1880	1772
2002م	4722	2585	2137
2003م	7150	4521	2629
2004م	1023.9	6036	4203
2005م	1218.5	7177	5008
2006م	15075	9194	5881
2007م	18,462.4	6529.5	11411.1
2008م	24707.9	7680.3	16563.6
2009م	20045.6	8655.8	10592.5
2010م	20737.9	10008.6	9544.5
2011م	22766.9	11183.3	10272.4
2012م	22168.1	15567.4	5685.6
2013م	34311.5	24133.7	8145.2
2014م	51214.9	35165.2	13483.2
2015م	61350.1	39276.5	19861.1
2016م	68048.1	48642.6	16914.4
2017م	77,054	63.849	11.543
2018	124.946	91.345	33.704
2019	162.730	122.415	52.205
2020	264.593	159.966	253.284
2021			

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 2000-2022م

من الجدول (1) حققت الإيرادات العامة الذاتية تذبذباً ملحوظاً حيث ظلت ترتفع في عام وتنخفض في أخر, خاصة في الفترة 1997- 2000م كانت تمثل أهم مصدر لتمويل الموازنة وفي عام 1999- 2000م دخلت إيرادات النفط في الموازنة مما جعل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية تنخفض بعض الشيء وذلك لأن الموازنة كانت تعتمد بشكل أساسي على إيرادات النفط حيث فاقت مساهمتها في إجمالي الإيرادات نسبة 50% في بعض الأعوام وذلك حتى نهاية العام المالي 2011م , وبعد انفصال الجنوب وخروج إيرادات البترول من الموازنة العامة , كان البديل لذلك الاعتماد على إيرادات الضرائب غير المباشرة . ومن خلال تتبع الإنفاق العام في هذه العام بلغت الإيرادات 1.023.9مليون جنيه في عام 2004م ثم ارتفعت إلى 1.2188.4مليون جنيه عام 2005م ثم ارتفعت إلى 10,075عام 2004م و18462.2مليون جنيه عام 2007م وفي عام 2008م ارتفعت إلى 24708.2مليون جنيه ثم انخفضت مرة أخرى في عام 2010م حيث بلغت الإيرادات 20737.9مليون جنيه وفي عام 2011م واصلت في الارتفاع حيث بلغت 22766.9 مليون جنيه وفي العام 2012 انخفضت الإيرادات مرة أخرى حيث حققت الإيرادات مبلغ 22168.1 مليون جنيه , أما العام 2013 م قفزت الإيرادات وحققت ارتفاعا ملحوظاً حيث بلغت الإيرادات 34133.5 مليون جنيه وذلك نتيجة دخول رسوم عبور البترول إلى الموازنة بعد مليون جنيه الاتفاق مع دولة جنوب السودان وأيضا ارتفاع الإيرادات الضريبية من15567.4مليون جنيه إلى23133.7 مليون جنيه لتشكل 70.3% من جملة الإيرادات العامة . ارتفع إجمالي الإيرادات العامة من 34.311,5مليون جنيه في عام 2013م إلى 51.215 مليون جنيه عام 2014م بمعدل نمو 49.3%. وارتفعت الإيرادات مرة أخرى في عامي 2015-2016م من 61350.1 في عام 2015م إلى 68048.1 في عام 2016م خاصة الإيرادات الضريبية .

الناتج المحلي الإجمالي في السودان

يعتبر السودان من الأقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية الخصبة ,الثروة الحيوانية والمعدنية , الغابات , والثروة السمكية والمياه الوفيرة . يعتمد السودان اعتمادا رئيسيا على الزراعة حيث 80% من نشاط السكان إضافة للصناعة خاصة الصناعات التي تعتمد على الزراعة . نتناول القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي وهي القطاع الزراعي , القطاع الصناعي , القطاع الخدمي لمعرفة

حجم الإنتاج يأتي الناتج المحلي السوداني من القطاع الزراعي بشقيه الحيواني و النباتي و قطاع الخدمات بالإضافة إلى القطاع الصناعي و خاصة صناعة التعدين و البترول على وجه الدقة ، و تشارك هذه القطاعات الاقتصادية الرئيسية بنسبة متفاوتة في إجمالي الناتج المحلي سنويا بناء على الظروف الإنتاجية التي تمر بكل القطاع ، و حجم الاستثمارات السنوية و الظروف المناخية و مستوى الإنتاجية و الأسعار العالمية لمنتجات البلاد هي من أهم العوامل التي تؤثر في إجمالي الناتج المحلي و من ثم الدخل القومي ، وتسعى الدولة دائما لزيادة مستوى النمو الحقيقي و ليس النقدي ، لأن الزيادة السنوية الحقيقية في إجمالي الناتج المحلي هي التي تعكس مستوي الزيادة الفعلية في هذا المتغير الاقتصادي المهم (صلاح مصري محمد , 2018م , ص59).

جدول (2) يوضح معدل نمو الناتج المحلي و معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2000 – 2021م

العام	معدل نمو ال Gdp	العام	معدل نمو ال Gdp
2000م	• .3	2011م	• .48
2001م	• .4	2012م	• .20
2002م	• .5	2013م	• .3
2003م	• .1	2014م	• .6
2004م	• .3	2015م	• .9
2005م	• .3	2016م	• .0
2006م	• 1.3	2017م	• ,2
2007م	• 0.5	2018م	• .8
2008م	• .4	2019م	• .3
2009م	• .9	2020م	• .6
2010م	• .5	2021م	• .5

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير مختلفة للفترة 2000 -2022م

نلاحظ في العام 1999م لم يحقق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي أي نسبة بل كان (0.00%) ويرجع ذلك إلى الاهتمام بالتجهيزات في قطاع النفط في تلك الفترة وإهمال القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

3 أظهرت بيانات الفترة 2000م - 2007م استقراراً وتحسناً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع معدل نمو الناتج من 7.6% في عام 2000م إلى 14.2% في عام 2001م، وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2002م - 2007م 4.4% ويعزى ذلك إلى دخول البترول من ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

كما نلاحظ في الجدول أعلاه أن معدل نمو الناتج المحلي في عام 2006م بلغ **11.3**% مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي في عام 2007م الذي بلغ **10.5**% بينما بلغ في العام 2008م **6.4**% مقارنة بمعدل نمو الناتج في عام 2009م **5.9**% الذي اندلعت فيه الأزمة المالية العالمية و الأعوام التالية أصبح هذا المعدل يتأرجح ما بين **2.5**% عام 2010م و**2.48**% عام 2011م حتى العام 2016م كان معدل النمو متراجعاً حيث بلغ**3.0**% ويرجع هذا إلى انفصال دولة جنوب السودان. في عام 2011م وشهدت الأعوام من 2012م وحتى 2021 م تأرجح في معدلات الناتج المحلي الإجمالي

جدول (3) الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي :

العام	الإيرادات الضريبية	الناتج المحلي الإجمالي
2000	1584	33,662,7
2001	1880	40,658,6
2002	2585	47,756,1
2003	4521	55,733,8
2004	6036	68,721,4
2005	7177	85,707,1
2006	9194	98,718,8
2007	6529.5	114,017,5
2008	7680.3	127,746,9
2009	8655.8	141,707,3
2010	10008.6	162,204.0
2011	11183.3	186,689,9
2012	15567.4	243,412,8
2013	24133.7	294,630,2
2014	35165.2	475,827,8
2015	39276.5	582,936,71
2016	48642.6	693,514,0
2017	63849	35,900,000
2018	91345	37,900,000
2019	122415	36,200,000
2020	159966	35,600,000
2021	639433	114,172,922

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير مختلفة للفترة 2000 -2022م

الجانب التطبيقي : نموذج الدراسة :

توصيف النموذج واختبار سكون متغيرات النموذج:

يتضمن النموذج القياسي عدد من المتغيرات تم تحديدها من خلال الأدبيات متمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وطبيعة المتغيرات الاقتصادية السائدة في الفترة الزمنية تحت الدراسة. وتعتبر الخطوة الأولي والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة، وهي تعنى بالتعبير عن الظاهرة موضع الدراسة في صياغة رياضية وذلك لعكس العلاقات المختلفة، ويطلق علي هذه الظاهرة علي المستوى الأكاديمي بمرحلة صياغة الفرضيات وهي تشتمل علي الخطوات التالية :

- تحديد متغيرات النموذج .
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج .
- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم .

وفيما يلي دراسة توضيحية لمراحل توصيف النموذج الدراسة:

تحديد المتغيرات :

يتضمن النموذج المقترح لتقدير دالة **أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 2000-2021م** والذى يشتمل على معادلة تم تحديدها من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية وهي تتمثل في التالي :

1- معادلة الناتج المحلي الإجمالي:

تشتمل على الاتى:

أ/ معادلة الناتج المحلي الإجمالي

وهو يمثل المتغير التابع .

ب/ (**الإيرادات الضريبية**) متغير مستقل

الشكل الرياضي للنموذج :

عند مرحلة صياغة الشكل الرياضي للنموذج المقترح للدراسة فإن النظرية الاقتصادية لاتُعطي معلومات كافية بشأن الدالة المقترحة للتقدير ولذلك يتم الاعتماد علي شكل الانتشار وأسلوب التجريب للأشكال الرياضية المختلفة والاستفادة من الدراسات السابقة لاختيار الشكل الرياضي الذي يعكس توصيف العلاقات بصورة أقرب للواقع وأكثر تحقيقا" لأهداف الدراسة وذلك وفقا" للمعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية. وتبدأ صياغة هذا النموذج من خلال الاعتماد علي عدد من الدراسات السابقة ونسبة لوجود متغير مستقل واحد ومتغير تابع واحد يكون شكل دالة النموذج كما يلى:

صياغة النموذج وفقا" للأشكال الرياضية التالية :
1/ الدالة الخطية:
وهي الدوال الخطية والتي تأخذ الشكل الرياضي التالي :

$$GDP=B_0 + B_1TAX +Ut----------1$$

2/ الدالة اللوغريثمية والتي تأخذ الشكل التالي:

$$Log(GDP)=B_0 + B_1 Log(TAX) +Ut ----------2$$

حيث ان:
الناتج المحلي الإجمالي = (GDP)
الإيرادات الضريبية = (TAX)
المتغير العشوائي = Ut

فحص وتقدير النموذج القياسي للدراسة :

وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام اختبار فيليب بيرون (Phillip&Peron) عند مستوي معنوية 5% .
نتائج اختبارات جذور الوحدة results of Unit Root tests

جدول (4) نتائج اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار (ديكي& فولر) لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة الحرجة 5%	القيمة الاختبارية	مستوى الاستقرار
الناتج المحلي الإجمالي	-3.733200	-3.925787	الفرق الأول
الإيرادات الضريبية	-3.644963	4.609681	المستوى

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج (E-Views)

يتضح من الجدول رقم (4) لقد تم استخدام اختبار **(ديكي& فولر).** لذا من خلال الجدول (1) أعلاه لقد تم قبول فرضية التكامل من الدرجة صفر عند مستوي معنوية (5%) لمتغير (الإيرادات الضريبية) حيث بلغت قيمة الاختبار المطلقة للمتغير (4.609681) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% والبالغة (3.644963-) مما يعني ان متغير (الإيرادات الضريبية) مستقر في مستواه. وكذلك تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الأولى عند مستوي معنوية (5%) لمتغير (الناتج المحلي الإجمالي) حيث يتضح أن قيمة الاختبار المطلقة للمتغير بلغت(3.925787-) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% والبالغة (3.644963-), مما يعني ان متغير (الناتج المحلي الإجمالي) مستقر في فروقه الأولى.

تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي

لتحديد أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط، حيث تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الاقتصادى (E-views)، وتمثل نموذج الانحدار المفترض في الصيغة التالية:

$$GDP=B_0 + B_1Tax +Ut----------1$$

حيث ان:
الناتج المحلي الإجمالي = (GDP)
الإيرادات الضريبية = (TAX)
المتغير العشوائي = Ut

وسيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى(OLS) لتقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي، وبعد إجراء عدة محاولات وباستخدام النماذج الرياضية المختلفة جاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (5) نتائج تقدير النموذج

المتغيرات	المعالم	الأخطاء المعيارية للمعالم	قيمة t	مستوي المعنوية
C	4758581.0	3049580.	1.560405	0.1343
الضرائب	182.7308	20.89879	8.743609	0.0000

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views

R^2= 0.79 F-Statistic=76.45070
Prob (F.Statistic): 0.00000
DW: 1.9 White test: 0.7807
GDP= 4758581+182.7308 (TAX)

فيما يلي تقييم لنتائج تقدير النموذج

أولا" تقييم النموذج وفقا" للمعيار الاقتصادي:

جدول رقم (6) نتائج التقييم الاقتصادي لدالة الناتج المحلي الإجمالي

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الاقتصادي
C	4758581.0	يتفق مع النظرية الاقتصادية
الإيرادات الضريبية	182.7308	يتفق مع النظرية الاقتصادية

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views

يتضح من الجدول رقم (6) إن قيم وإشارات معالم الدالة تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك علي النحو التالي.

*قيمة الثابت بلغت (4758581.0) وهي قيمة موجبة وتدل علي قيمة الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

* قيمة معامل الإيرادات الضريبية بلغت (182.7308) وهي قيمة موجبة وتدل علي وجود علاقة طردية بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي وهى تتفق مع النظرية الاقتصادية حيث ان زيادة الإيرادات الضريبية تؤدي الناتج المحلي الإجمالي .

ثانيا" تقييم النموذج وفقا" للمعيار الإحصائي:

جدول رقم (7) نتائج التقييم الإحصائي للدالة :

المتغيرات	قيمة t	مستوي المعنوية	النتيجة
C	1.560405	0.1343	عدم وجود دلالة معنوية
الإيرادات الضريبية	8.743609	0.0000	وجود دلالة معنوية

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التقدير

R^2= 0.79 F-Statistic=76.45070

Prob (F.Statistic): 0.00000

يتضح من الجدول رقم (7) لنتائج النموذج وفقا" للمعيار الإحصائي ما يلي :

(أ) معنوية المعالم المقدرة :

لقد بلغت قيمة (t) للثابت (1.560405) بمستوي معنوية (0.1343) وهي أكبر من 5% حيث يعتبر الثابت غير معنوي وهو شرط كافي وليس ضروري، وقيمة (t) لمعامل الضرائب (8.743609) بمستوي معنوية (0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذه دلالة علي وجود علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين (الإيرادات الضريبية) (كمتغير مستقل) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

(ب) معنوية النموذج:

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوي معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F (والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيمة F المحسوبة (76.45070) بمستوي معنوية (0.00000) وهي اقل من مستوي المعنوية (0.05)

(ج) جودة توفيق المعادلة:

يدل معامل التحديد (R^2(R-Squared علي جودة تقدير الدالة حيث بلغ معامل التحديد (0.79) وهذا يعني إن 79% من التغيرات في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغير المستقل (الإيرادات الضريبية) بينما (21%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلي متغيرات أخري غير موجودة في النموذج ولكنها مضمنة فى المتغير العشوائى، وهذه دلالة علي جودة توفيق العلاقة بين (الإيرادات الضريبية) والناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا" التقييم وفقا" للمعيار القياسي:

بعد أن اجتاز النموذج اختبارات النظرية الاقتصادية والإحصائية لابد أن تجري عليه الاختبارات القياسية أو ما يعرف باختبارات الدرجة الثانية وذلك من خلال التأكد من عدم وجود مشاكل القياس، وسوف يتم التأكد من المشاكل التالية:

1/ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

- تم التأكد من أن النموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن واتسون حيث نجد أن قيمة (D.W) والتي تم تقديرها للنموذج موضع الدراسة تساوي أو تقترب من القيمة المعيارية (S.V=2) ، إذ بلغت قيمة ديربن –واتسوان (D.W) (1.9) في النموذج المقدر وهي تدل علي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

3/ اختبار مشكلة اختلاف التباين او (عدم ثبات تباين حد الخطأ)

- ويدل اختبار (White) لاكتشاف مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ إن النموذج المقدر لايعاني من وجود هذه المشكلة حيث إن (Prob of F.Statistic) لمشاهدات النموذج غير معنوية إحصائيا عند مستوي الدلالة 5%، إذ بلغت قيمتها (0.7807) وبالتالى نقبل فرض العدم (H_0) أي عدم وجود مشكلة اختلاف فى التباين و نرفض الفرض البديل (H_1).

مقدرة النموذج على التنبؤ:

جدول رقم (8) نتائج التنبؤ :

معامل Theil	0.205709

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التقدير

من خلال الجدول (8) لقد بلغت قيمة إختبار معامل (Theil) (0.205709) وهي أقل من الواحد الصحيح، مما يدل على مقدرة النموذج للتنبؤ بقيم الناتج المحلي في المستقبل.

النتائج :

1. إن الزيادة في الإيرادات الضريبية بوحدة واحدة أدت زيادة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة (182.7308).
2. وُجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي من خلال القيمة (0.000).
3. وجود علاقة طردية بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.
4. اثبتت نتائج الدراسة أن الإيرادات الضريبية تساهم بشكل مباشر في تمويل الموازنة العامة بزيادة الناتج المحلي لإجمالي .
5. تحقيق نمو متواصل في الناتج المحلي الإجمالي يتطلب سياسة ضريبية مرنة تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية التى تمر بها البلاد.

التوصيات :

1- زيادة الضرائب بمعدلات مناسبة حتى تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
2- زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاصلاحات الضريبية التي تستهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية .
3- توجيه السياسات المالية في مجال الضرائب والإنفاق العام للمساهمة في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

قائمة المراجع :

1-أحمد فريد مصطفى، التليل الاقتصادي الكلي، أساسيات – تطبيقات رياضية – حلول التمارين، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008م،.

2- بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992 - 2004 أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة،2005 - 2006

3- داليا محمد إسماعيل احمد 2014 بعنوان اثر السياسة المالية في الناتج القومي الإجمالي للسودان 1980-2012م

4- مهند السلمان، أحمد البكر، إدارة الأبحاث الاقتصادية ، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي دراسة وصفية , مؤسسة النقد العربي السعودي ,

5- محمد عزيز وآخرون، الاقتصاد الكلي، (بنغازي، جامعة قاريونس، الطبعة الأولي، 1992م).

6-مراد جابر الأغا , اثر الضرائب على الناتج المحلى الاجمالى (دراسة تطبيقية على السودان خلال الفترة (1982-2003) رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2005م

6-محررزي محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، ط4 ، الجزائر، دار هومه، 2008

7- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية.

8-حربي محمد موسي عريقات، الاقتصاد الكلي،(الأردن: دار وائل للنشر جامعة الإسراء، الطبعة الأولي، 2006).

9 -رمضان محمد مقلد وآخرون، الاقتصاد الكلي،(الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الأولي،2007).

10- خالد وأصف الوزني وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،(عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 2001م).